



الإصدار الأول - نوفمبر 2022

لمحة حول أبرز التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية



مقدمة

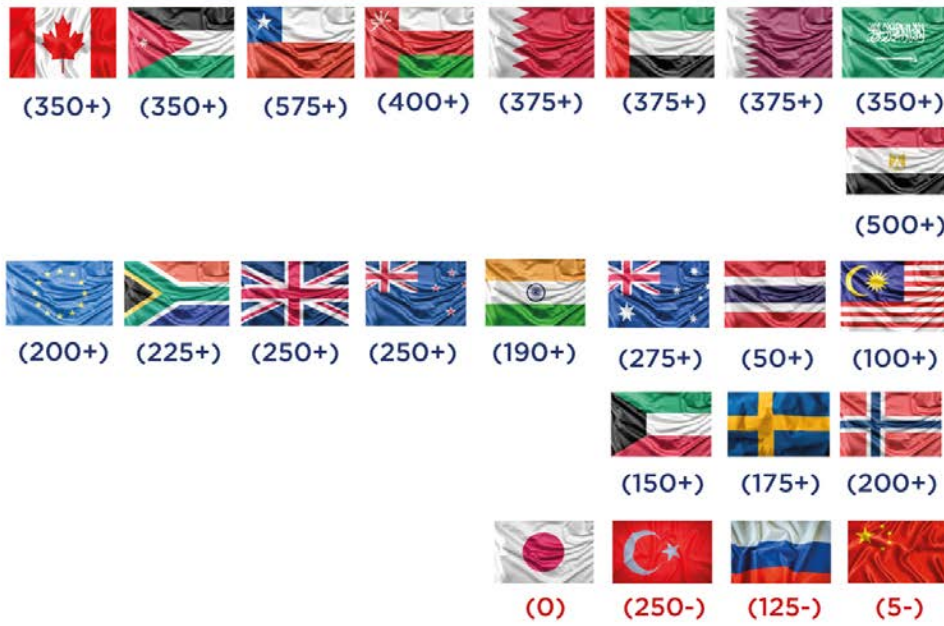
يستعرض هذا الإصدار لمحة حول أبرز التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية في دولة الكويت، وإلقاء الضوء على أهم المؤشرات المرتبطة في بعض الدول المختارة خلال الربع الثالث من عام 2022. ويُعد هذا الإصدار الأول ضمن سلسلة من الإصدارات الجديدة المطورة لبنك الكويت المركزي، وسوف يصدر بصفة دورية ربع سنوية.

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته **لنمو الاقتصاد العالمي** وفق تقريره حول آفاق الاقتصاد العالمي (World Economic Outlook-WEO) لشهر أكتوبر 2022، ليصل إلى 3.2% و2.7% في الأعوام 2022 و2023 على الترتيب، مقارنةً بنمو بلغ نحو 6.0% في عام 2021 (أقل من توقعات التقارير الصادرة في أبريل ويوليو 2022) نتيجة لأربعة عوامل متداخلة ألا وهي: أزمة غلاء المعيشة الحالية، والسياسات النقدية التشديدية في الكثير من دول العالم، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والآثار المتبقية من أزمة كورونا. كما توقع الصندوق بأن يصاحب ذلك التباطؤ معدلات متزايدة للتضخم ليصل إلى 8.8% في عام 2022 قبل أن ينخفض إلى 6.5% في عام 2023.

وفي ذات السياق، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت ليصل إلى نحو 8.7% لعام 2022 مقارنة بنمو بنحو 8.2% للعام المذكور (توقعات أبريل 2022)، في حين أبقى على توقعاته لنمو بنحو 2.6% لعام 2023 دون تغيير.

وضمن محاولة البنوك المركزية في تحقيق استقرار مستويات الأسعار، فبالرغم من استمرار معدل التضخم في الولايات المتحدة في التباطؤ منذ يونيو 2022 بعد أن بلغ أقصى نسبة له 9.1% في مايو 2022 ليصل إلى نحو 8.3% في أكتوبر 2022، إلا أن الفيدرالي الأمريكي استمر في سياسته النقدية التشديدية برفع سعر الفائدة بواقع 75 نقطة أساس للمرة الرابعة على التوالي في 2 نوفمبر 2022، وهو الرفع السادس لهذا العام، في محاولة لكبح جماح التضخم الذي وصل لمستويات قياسية، ليقضي أثره العديد من البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، سواء برفع سعر الفائدة بنفس القدر من الزيادة أو بنسب مختلفة، كما اختارت بنوك أخرى تثبيت أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية، حيث لم يجري بنك الكويت المركزي الفيدرالي الأمريكي في وتيرة تحريك سعر الفائدة بذات المستويات.

أمثلة لوتيرة التحرك مع السياسة النقدية للفيدرالي الأمريكي منذ فبراير 2022 (+375 نقطة أساس)



تحرك قوي

تحرك نسبي

تحرك مخالف

في هذا السياق، وفي ضوء متابعة بنك الكويت المركزي الحثيثة والمستمرة لكافة التطورات والمؤشرات الاقتصادية والنقدية في الأسواق الدولية والتطورات الجيوسياسية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية العالمية، وما تفرضه هذه التطورات وتداعياتها من ضرورة الاستجابة بحسب مقتضيات **وطبيعة اقتصاد دولة الكويت**، وما تُظهره البيانات المتاحة من مؤشرات تعكس استمرار سلامة ومتانة أوضاع الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت، فقد تم تفعيل كافة الأدوات المتاحة لديه وتعزيزها في سبيل تحقيق أهدافه. ويأتي ذلك في إطار النهج المتوازن الذي يتبعه بنك الكويت المركزي لسياسته النقدية الهادفة لتكريس **الاستقرار النقدي والمالي** لوحدات القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على **جاذبية العملة الوطنية** كوعاء موثوق للمدخرات المحلية، وتعزيز الأجواء الداعمة **للمو الاقتصادي المستدام**.



وفيما يلي نعرض بإيجاز تحليلًا للمؤشرات الاقتصادية والنقدية والمالية لدولة الكويت:

أولاً - معدل التضخم في دولة الكويت:

بدايةً، نُشير إلى **استمرار تباطؤ معدل التضخم في دولة الكويت** (على أساس سنوي) للشهر الخامس على التوالي، حيث تراجع من نحو 4.71% في شهر أبريل 2022 ليبلغ نحو 3.19% في شهر سبتمبر 2022. وفي مقابل ذلك، لا زالت العديد من الاقتصادات العالمية (ومن بينها معظم اقتصادات دول المنطقة) تُظهر اتجاه متصاعد للتضخم خلال نفس الفترة.

شكل (1): متوسط معدل التضخم في بعض الدول المختارة (على أساس سنوي %)

								
↑ 4.37%	↓ 3.99%	↓ 4.03%	↑ 1.62%	↑ 3.21%	↑ 7.9%	↑ 6.2%	↑ 5.9%	Feb-22
↓ 4.36%	↑ 4.42%	↓ 3.57%	↑ 2.04%	↑ 3.94%	↑ 8.5%	↑ 7.0%	↑ 7.4%	Mar-22
↑ 4.71%	↑ 4.66%	↓ 2.63%	↑ 2.30%	↓ 3.53%	↓ 8.3%	↑ 9.0%	↑ 7.4%	Apr-22
↓ 4.52%	↑ 5.18%	↓ 2.44%	↓ 2.24%	↓ 3.52%	↑ 8.6%	↑ 9.1%	↑ 8.1%	May-22
↓ 4.42%	↑ 5.41%	↑ 2.91%	↑ 2.31%	↓ 3.09%	↑ 9.1%	↑ 9.4%	↑ 8.6%	Jun-22
↓ 4.24%	↓ 4.98%	↓ 2.61%	↓ 2.67%	↑ 3.91%	↓ 8.5%	↑ 9.9%	↑ 8.9%	July-22
↓ 4.15%	↓ 4.80%	↓ 2.42%	↑ 3.00%	↑ 4.01%	↓ 8.3%	↓ 9.9%	↑ 9.1%	Aug-22
↓ 3.19%	↑ 6.03%	↓ 2.33%	↑ 3.07%	↓ 4.00%	↓ 8.2%	↑ 10.1%	↑ 10%	Sep-22

المصدر : الأجهزة الإحصائية بالدول المختارة.

ويجب أن نُشير في هذا الإطار إلى أن البنوك المركزية تقوم بتصميم سياساتها النقدية بناءً على أهدافها ومتطلباتها الاقتصادية وأوضاع الاقتصاد المحلي، إلا أن العديد من تلك البنوك والتي ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي، كونه العملة الدولية الموثوق بها في إتمام المعاملات التجارية والمالية بين الدول، غالباً ما تلجأ إلى اتباع قرارات الفيدرالي الأمريكي فيما يخص سعر الفائدة (كأحد أدوات السياسة النقدية). أما الدول ذات سعر الصرف الموعوم أو المربوط بسلة من العملات لا تتماشى في أغلب الأحيان مع قرارات الفيدرالي وفقاً لأوضاعها الاقتصادية.

“

حافظ الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت.

”

وفيما يخص سعر الصرف بدولة الكويت، نُشير إلى أنه منذ 20 مايو 2007 وبموجب المرسوم رقم 147 لسنة 2007، تم ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة مرجحة من العملات العالمية لأهم الشركاء التجاريين والماليين بدولة الكويت. وتُعد سياسة بنك الكويت المركزي الخاصة بسعر صرف الدينار الكويتي عاملاً أساسياً في تحقيق الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى. كما ساعدت هذه السياسة في تعزيز الاستقرار والتخفيف بشكل غير مباشر من حدة تداعيات التضخم المستورد على الاقتصاد المحلي، مما يعكس أهمية سعر الصرف بالنسبة للاقتصاد الكويتي الذي لا يفرض أية قيود على حركة رؤوس الأموال.



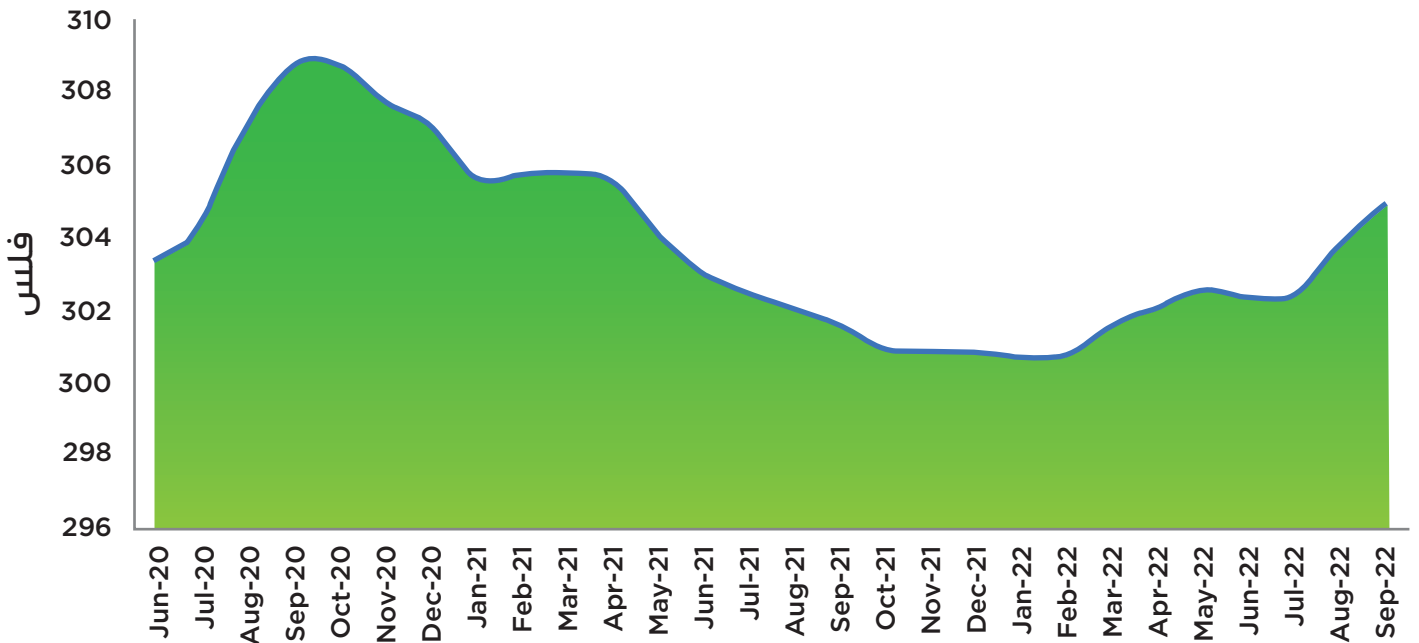
ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات العالمية.



وتُشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بنحو 6.2 فلس وبنسبة 2.1% خلال الفترة (فبراير - سبتمبر 2022)، ويُعزى السبب في ذلك إلى تنامي الطلب العالمي على الدولار كعملة جاذبة للاستثمارات المدفوعة بارتفاع

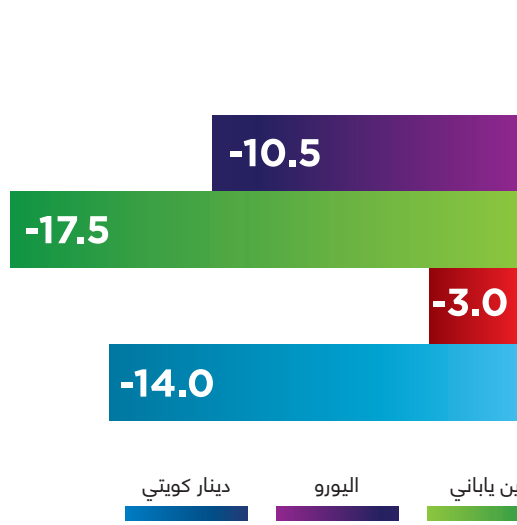
أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، نتج عنه ارتفاع سعر الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات العالمية وليس مقابل الدينار الكويتي فقط. ومن ناحية أخرى، تُشير البيانات إلى ارتفاع سعر صرف الدينار الكويتي مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى (الجنيه الاسترليني، واليورو، والفرنك السويسري، والين الياباني).

شكل (2): متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي (فلس)

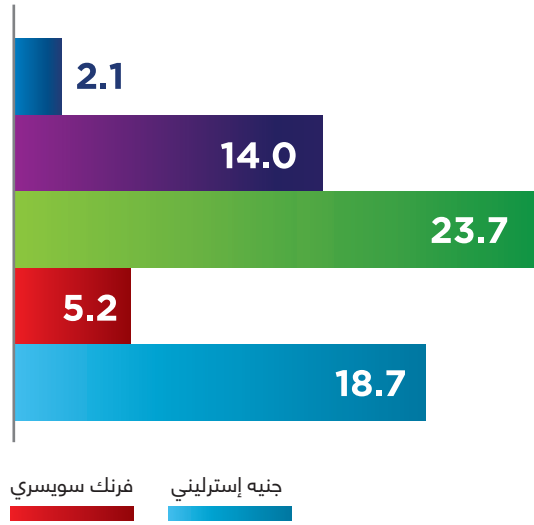


المصدر : بنك الكويت المركزي

شكل (4): معدل تغير متوسط سعر صرف بعض العملات الرئيسية مقابل الدينار الكويتي (نسبة %) (للفترة فبراير- سبتمبر 2022)



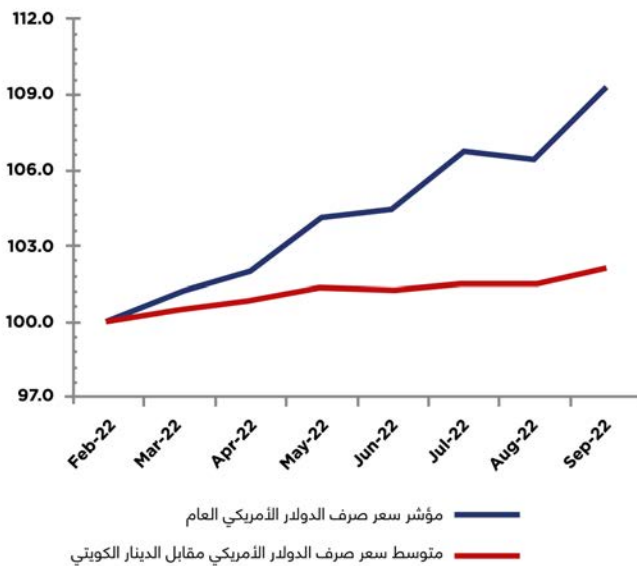
شكل (3): معدل تغير متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بعض العملات الرئيسية والدينار الكويتي (نسبة %) (للفترة فبراير- سبتمبر 2022)



المصدر : بنك الكويت المركزي.

أما على صعيد مقارنة مؤشر الدولار الأمريكي المرجح للتجارة (أو مؤشر الدولار الأمريكي بالقيمة الاسمية الواسع: وهو يستخدم من قبل الفيدرالي الأمريكي لقياس قيمة الدولار مقابل العملات المستخدمة على نطاق واسع في التجارة الدولية)، تُشير البيانات إلى الاتجاه المتصاعد للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية بنحو 9.3% خلال الفترة (فبراير- سبتمبر 2022)، باعتبار أن شهر فبراير 2022 هو فترة الأساس = 100، حيث تم البدء في تشديد السياسة النقدية للفيدرالي الأمريكي في 16 مارس 2022.

شكل (5): مؤشر سعر صرف الدولار الأمريكي العام مقارنة بمتوسط سعر صرف الدولار مقابل الدينار الكويتي (فبراير 2022 = 100)



المصدر : بيانات الفيدرالي الأمريكي وبنك الكويت المركزي.

في ظل الأوضاع العالمية الحالية سواء اختناقات سلاسل التوريد العالمية والتداعيات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية التي ترتب عليها ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية الاستراتيجية، مما أدى لزيادة ضغوط التضخم المستورد على معظم الاقتصادات، ومن بينها دولة الكويت التي تقوم باستيراد معظم الاحتياجات السلعية من الخارج (مثلت الواردات من السلع نحو 23.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021). وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة في كافة الدول لمعالجة التضخم المستورد ومنها تصميم برامج الضمان الاجتماعي الموجهة لترسيخ مرتكزات الأمن الغذائي، وهو ما تسير على نهجه الحكومة الكويتية.

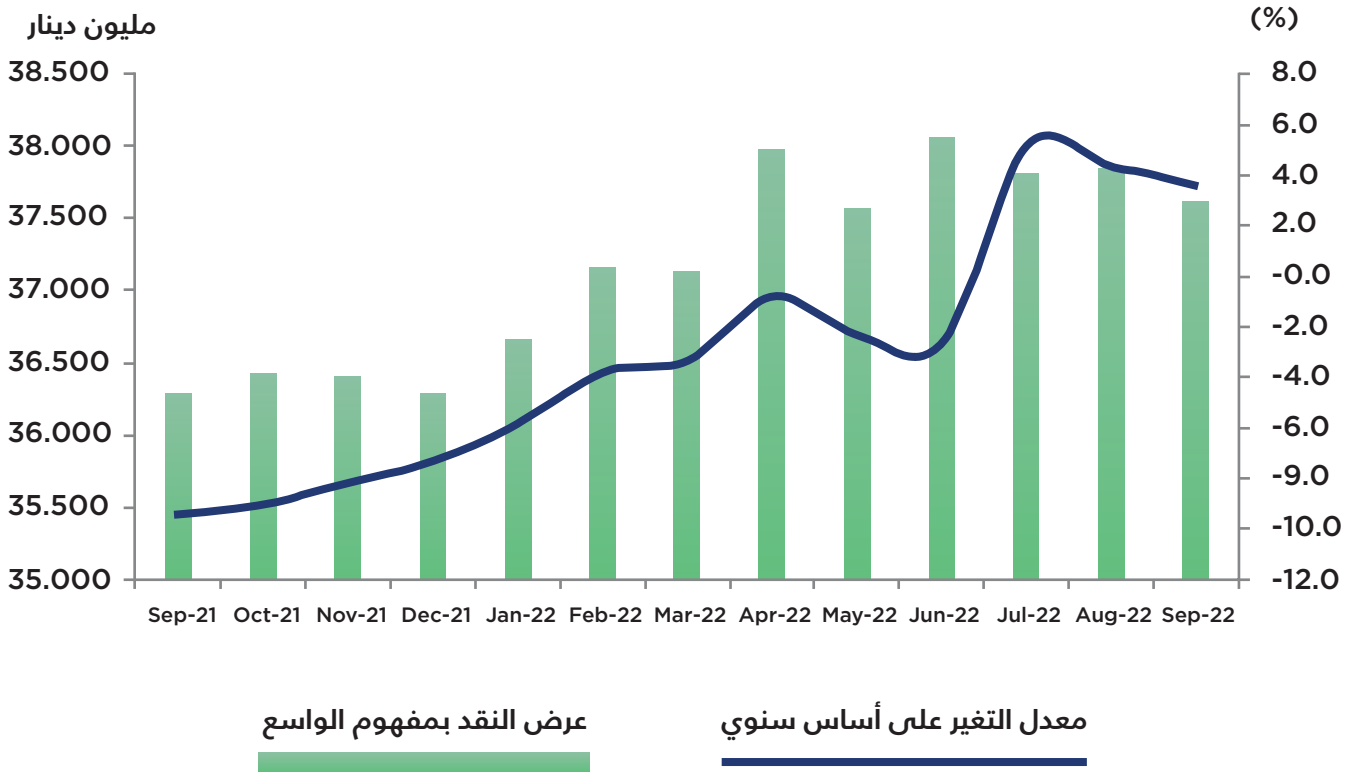


ثانيًا- المؤشرات النقدية والمصرفية المختارة

أ. عرض النقد بمفهومه الواسع (M2)

على أساس سنوي، شهد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) ارتفاعًا قيمته 1327.8 مليون دينار ونسبة 3.7% لتبلغ قيمته نحو 37621.3 مليون دينار في نهاية شهر سبتمبر 2022، مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 36293.5 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2021. ويُعزى هذا الارتفاع كمحصلة للارتفاع في رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية، وشهادات الإيداع بالدينار) بما قيمته 1583.0 مليون دينار ونسبته 6.6% من جهة. والانخفاض في رصيد الكتلة النقدية (M1) بما قيمته 255.2 مليون دينار ونسبته 2.1% من جهة أخرى.

شكل (6): تطورات عرض النقد بمفهومه الواسع (M2)



ب. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

“

ارتفاع مستويات حجم الودائع في البنوك المحلية يؤشر على الثقة الدائمة والمستمرة بالعملة الوطنية كوعاء جاذب وموثوق للمدخرات المحلية.

”

تُشير بيانات الودائع بالدينار الكويتي إلى وجود اتجاه تصاعدي لودائع المقيمين لدى البنوك المحلية منذ أبريل 2021، بالرغم من أن سعر الخصم في بنك الكويت المركزي كان عند أدنى مستوياته 1.5% نتيجة السياسة التوسعية التي اتبعها البنك أثناء جائحة كورونا، والتي بدأت في 16 مارس 2020 واستمرت لمدة عامين. هذا، وقد ارتفعت أرصدة هذه الودائع بنحو 3343.5 مليون دينار وبنسبة 7.7% خلال الفترة من نهاية أبريل 2021 وحتى نهاية سبتمبر 2022. علمًا بأن هذه الودائع في معظمها تخص القطاع الخاص بنسبة بلغت في المتوسط 76.9% من بداية عام 2022 وحتى سبتمبر عام 2022، كما شهدت نسبة ودائع القطاع الخاص (بالدينار الكويتي) إلى إجمالي ودائع القطاع الخاص استقرارًا حيث بلغ متوسطها نحو 95.3% خلال الفترة المُشار إليها. وفي نفس الاتجاه، ارتفعت ودائع القطاع الخاص من المقيمين وغير المقيمين (المحررة بالدينار الكويتي) من نحو 34573.5 مليون دينار في نهاية أبريل 2021 إلى نحو 37085.1 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2022، أي بارتفاع بلغ نحو 2511.6 مليون دينار ونسبته 7.3%.

“

وجود اتجاه تصاعدي للودائع في البنوك المحلية، وتمثل ودائع القطاع الخاص نسبة 76.9% من إجمالي الودائع.

”

كما تُشير البيانات التاريخية لمستويات حجم الودائع إلى ارتفاعها، على الرغم من تقارب أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية وسعر الخصم في الكويت، وعلى الرغم من تراجع الهامش بين السعيرين إلا أنه لم يؤثر على الاتجاه العام للودائع في البنوك المحلية، ويأتي ذلك تأكيدًا على رسوخ الودائع في القطاع المصرفي، ومما يؤشر أيضًا على الثقة الدائمة والمستمرة بالعملة الوطنية كوعاء جاذب وموثوق للمدخرات المحلية وذلك لما يتمتع به الدينار الكويتي من استقرار أمام الدولار الأمريكي والعملات الرئيسية الأخرى، وهي كلها ضمن محركات جذب واستقرار الودائع في الاقتصاد الوطني وليس سعر الخصم وحده، بل

هناك العديد من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في إطار سياسته الرقابية التي تشمل كل من: نسبة السيولة الرقابية (16.5%)، ومعيار تغطية السيولة (90%)، ومعيار صافي التمويل المستقر (90%)، والحد الأقصى المتاح للتمويل (95%). ومن الأهمية أن تُشير إلى السياسات التحوطية التي ينتهجها البنك المركزي والسياسات الرقابية الحسيفة التي تأخذ بالاعتبار النظرة المستقبلية والإجراءات الاحترازية، حيث استطاع بنك الكويت المركزي توجيه البنوك لتعزيز مصداقتها المالية وتحسين القطاع المصرفي لزيادة قدرته على مقاومة الصدمات الخارجية بحيث يظل قادرًا على مواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية حتى في ظل أوضاع ضاغطة، وهو ما تؤكد مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية كما في نهاية يونيو 2022 من قوة وسلامة

“

محافظة البنوك الكويتية على قوة مؤشرات السلامة المالية لديها على صعيد معايير كفاية رأس المال والسيولة.

”

أوضاعها المالية والمتمثلة في المعدلات العالية لكل من معيار كفاية رأس المال (18.4%)، ومعيار تغطية السيولة (157.5%) ومعيار صافي التمويل المستقر (113.8%)، وبنسب تفوق متطلبات الحدود الدنيا لهذه الضوابط الرقابية كما تحددها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، ويدعم هذه المؤشرات معايير جودة الأصول حيث حافظت نسبة القروض غير المنتظمة على مستواها الأدنى تاريخيًا والبالغ 1.5%.



ج. أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

“

تمثل التسهيلات الائتمانية للمقيمين نحو 97.4% من إجمالي ودائع المقيمين.

”

تُشير بيانات أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين إلى ارتفاع قيمتها بنحو 2942.1 مليون دينار وبنسبة 6.8% ليصل إجمالي الرصيد 46486.4 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2022 مقابل رصيد قيمته 43544.3 مليون دينار في بداية العام. وعمومًا، يبلغ متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية للمقيمين نحو 97.4% إلى إجمالي ودائع المقيمين.

هذا، ويمثل متوسط نسبة التسهيلات الشخصية 38.9% من إجمالي التسهيلات، والتسهيلات لقطاع الأعمال نحو 61.1% خلال نفس الفترة. وعلى جانب التسهيلات الشخصية، تُشير البيانات إلى ارتفاع التسهيلات الشخصية بنحو 1248.9 مليون دينار وبنسبة 7.4% منذ بداية عام 2022 وحتى نهاية سبتمبر 2022 لتبلغ قيمتها 18191.4 مليون دينار. كما تُشير البيانات إلى استقرار نسبي في نسبة التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى إجمالي

التسهيلات للمقيمين بلغت (34.1%، و35.6%، و35.7%، و35.8%) خلال الفترة (2017-2020)، ويلاحظ ارتفاع تلك النسبة في عامي 2021 و2022 لتبلغ نحو (37.9%، و38.9%) خلال الفترة (2021- حتى نهاية سبتمبر 2022). ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة التسهيلات الإسكانية (تمثل نحو 85.4% من إجمالي التسهيلات الشخصية في سبتمبر 2022)، بالإضافة لارتفاع التسهيلات الاستهلاكية (تمثل نسبة 10.6% من إجمالي التسهيلات الشخصية)، مدفوعة بالطلب المكبوت نتيجة استئناف الأنشطة الاقتصادية في فترة ما بعد جائحة كورونا. وجدير بالذكر بأن هذه القروض موجهة في مجملها لأغراض توفير السكن الملائم للأفراد وتلبية متطلباتهم الأساسية تحقيقاً للحياة الكريمة، ويترتب عليها تحفيز مختلف القطاعات الإنتاجية المستفيدة من ضخ السيولة في قنوات الاقتصاد المختلفة.

“

تمثل التسهيلات الشخصية 38.9% معظمها تسهيلات إسكانية بغرض توفير السكن الملائم للأفراد تحقيقاً للحياة الكريمة.

”



“

تساهم التسهيلات الممنوحة لقطاع الأعمال في زيادة تنويع الاقتصاد الكويتي.

”

أما التسهيلات الممنوحة لقطاع الأعمال، والتي تساهم في دعم نمو القطاعات غير النفطية، فقد ارتفعت بنحو 1693.2 مليون دينار ونسبة 6.3% لتبلغ قيمتها نحو 28295.0 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2022

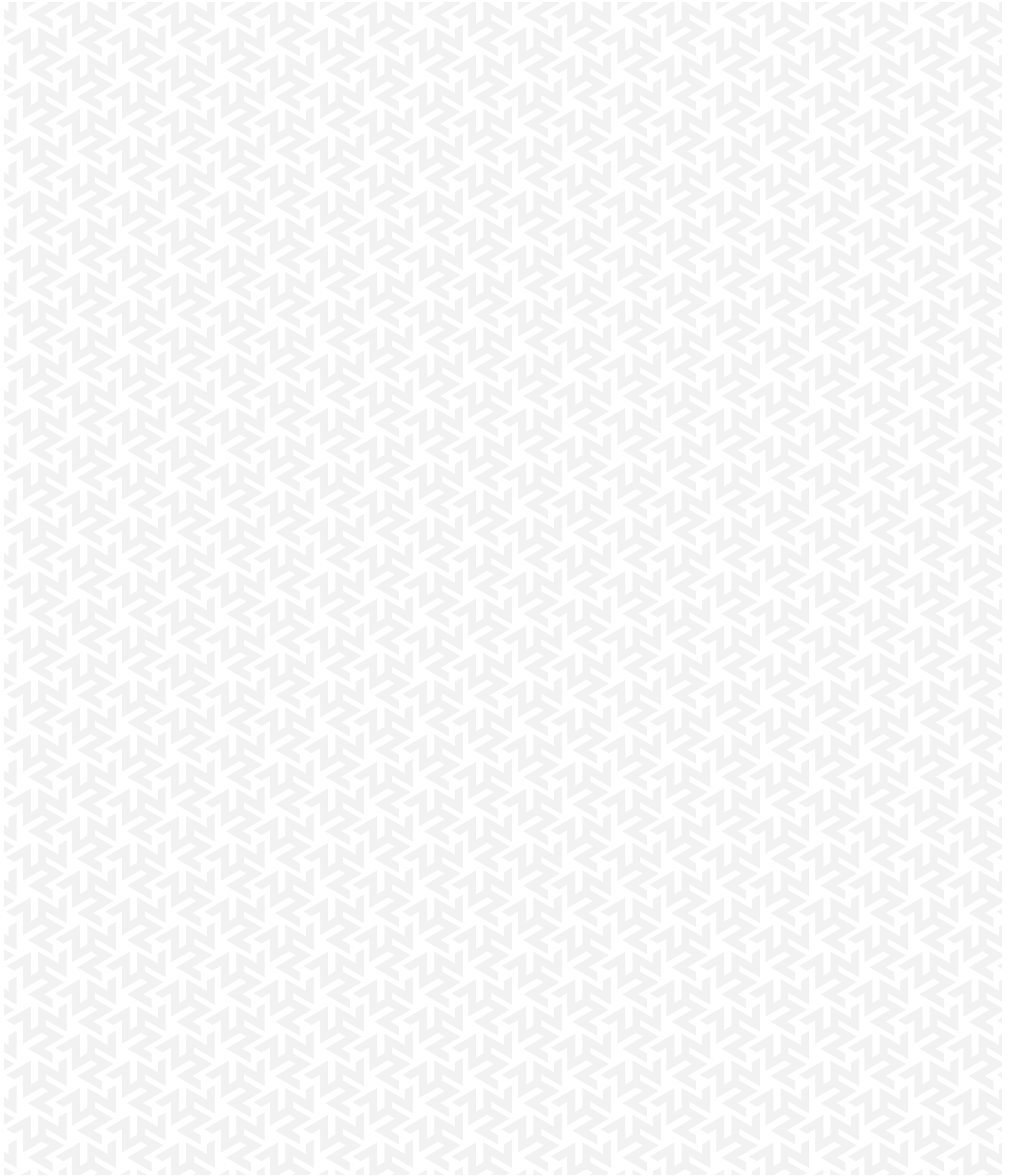
مقارنة ببداية عام 2022. وتمثل التسهيلات العقارية نحو 33.7% والتسهيلات الإنشائية نحو 6.9% من إجمالي التسهيلات الممنوحة لقطاع الأعمال خلال نفس الفترة، وبما يمكن أن يعزز من البيئة الداعمة لنمو القطاع العقاري. بالإضافة إلى ارتفاع التسهيلات المقدمة لشراء الأوراق المالية بنحو 354.7 مليون دينار ونسبة 12.6% منذ بداية العام الحالي، وتبلغ أرصدة تلك التسهيلات نحو 3166.8 مليون دينار، كمصدر أساسي لتنشيط السوق الأولية والثانوية تحفيزاً لمركبات الاستثمار. وفي ذات السياق، اتجهت التسهيلات الممنوحة للأنشطة التجارية والصناعة والزراعة وصيد الأسماك للارتفاع وهو ما سوف يساهم في تحقيق تحسن في الناتج المحلي غير النفطي لدولة الكويت اتساقاً مع توقعات صندوق النقد الدولي بارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية من نحو 3.4% إلى نحو 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت خلال عامي 2021 و2022 على الترتيب. **ونودُّ التأكيد على أن قيام الحكومة بطرح مشاريع تنموية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، توافقاً مع رؤية الكويت 2035، سيساهم في خلق فرص مواتية أمام قطاع الأعمال ليزيد من نسبة مساهمته في التنويع الاقتصادي،**

وبما يترتب عليه من تعزيز قدرة البنوك المحلية نحو إمداده بالاحتياجات التمويلية اللازمة لتنفيذ المشروعات التنموية المكلف بها.

وفي هذا السياق، تشير هذه البيانات إلى السياسات والتعليمات الرقابية الحصيفة لبنك الكويت المركزي، والحدود القصوى للتركز الائتماني والإنكشافات الكبيرة ومخاطر التركيزات لدى عملاء الائتمان، إلى جانب ترشيد السياسة الائتمانية بما تتضمنه من ضوابط لمنح القروض من حيث الغرض من هذه التسهيلات والتحقق من استخدامها في مقاصدها، كذلك فإن السياسات الائتمانية للبنوك المحلية في دولة الكويت ساهمت في تحقيقها نتائج مالية إيجابية وفقاً لما أعلنته البنوك من تحقيق أرباح خلال الفترة المنقضية من عام 2022، وذلك نتيجة للثقة الكبيرة في أداء القطاع المصرفي الكويتي، في ظل ما يتمتع به من مرونة تمكنه من مواجهة التحديات المعاصرة من مركز قوة، وهو ما تؤكدته مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الكويتي من حيث كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول والربحية. وفي موازاة ذلك يوفر الاقتصاد الكويتي بيئة استثمارية مناسبة، حيث يمتلك العديد من المزايا التنافسية كونه بيئة استثمارية آمنة في ظل حالة عدم اليقين وتراجع فرص النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم.

وختاماً، تؤكد المؤشرات الاقتصادية والنقدية على السياسة النقدية المتوازنة للبنك المركزي ومتابعته الحثيثة للأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية، وفي ضوء ذلك يتم اتخاذ القرار بما يصب في صالح الاقتصاد الوطني. ومن خلال المتابعة التاريخية اتسمت سياسة بنك الكويت المركزي دائماً في اتخاذ القرارات الخاصة بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي ضمن إطار متطلبات التوازن الاقتصادي على نحو يحقق النمو الاقتصادي المستدام، أخذاً بالاعتبار خصوصية الاقتصاد الكويتي والأهداف التي يسعى إليها البنك من تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، وتوجيه سياسة الائتمان بما يدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي، ومراقبة الجهاز المصرفي.





بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



T: +(965) 1814444 | P.O. Box: 526, Safat 13006, Kuwait
cbk@cbk.gov.kw | www.cbk.gov.kw

 @centralbank_kw |  Central Bank of Kuwait